النهار ١١-٠٥-٢٠٢٢

مصر تواجه أزمتها

غسان العياش

يبدو أن قدر #مصر هو التعايش مع الأزمات الاقتصادية التي تتكرّر بين الحين والحين. بعد سبع سنوات من المسار الاقتصادي الناجح والخطوات الإصلاحية الشجاعة في عهد الرئيس عبد الفتّاح السيسي، تعرّض الاقتصاد المصري لانتكاسة جديدة لأسباب خارجة عن إرادة المصريين، نتجت عن وباء كوفيد ١٩ والحرب الروسية الأوكرانية.

لبنان أيضاً يواجه أزمته المالية والاقتصادية غير المسبوقة. إلا أن سياسة الحكومة المصرية في مواجهة الأزمة تختلف اختلافاً كبيراً عن طريقة الدولة اللبنانية في مواجهة العاصفة. هنا، تُجبر الحكومة مصرف لبنان على استنزاف آخر ما بقي لديه من عملات أجنبية للمحافظة على الدعم وحماية سعر الصرف، أي لشراء الوقت، بينما تتّبع مصر سياسات أخرى، فهي ترفض إهدار الاحتياطات للدفاع عن سعر الجنيه وتتطلع نحو تنشيط الاقتصاد وتحفيز القطاع الخاص للخروج من الأزمة.

الموقف المصري يتطلّب من الدولة الكثير من الشجاعة والثقة بالنفس، لأن تردّد الحكومة خوفاً من هدير الشارع وغضب الرأي العام يقود إلى إحباط الإصلاح والعجز عن إنقاذ البلاد. والحالة اللبنانية، في العمق، تنطوي جزئياً على هذه الحقيقة. فمشكلة المالية العامّة المتراكمة التي هزّت أركان الاقتصاد الوطني وأفقرت المجتمع لا تعود فقط إلى الهدر والسرقة والفساد. بل، أيضاً، إلى رغبة الطبقة السياسية في إرضاء الشارع، ممّا دفع بالسلطة إلى تأجيل المشاكل طيلة عقود، فباعت الكهرباء بثلث كلفتها والدولار بأقلّ من سعره الحقيقي، وأسرفت في الإنفاق دون ضرائب.

قلنا إن مصر عالجت الأزمة من خلال مقاربتين رئيسيتين: عدم التفريط بمخزون العملات الأجنبية، وتنشيط الاقتصاد.

اتّخذت الحكومة المصرية إجراءات حثيثة للحفاظ على مخزون البلاد من العملات الأجنبية، بالحدّ من الاستيراد وتشجيع التصدير وتعزيز الصناعة المحلية وتخفيف الضغط على الميزان التجاري وترشيد الاقتراض الخارجي، وسعت، في المنحى نفسه، إلى مشاركة صناديق الاستثمار.

من جهة أخرى، خلال حفل "إفطار الأسرة المصرية" الشهر الماضي، دعا الرئيس عبد الفتاح السيسي الحكومة إلى الإعلان عن برنامج لمشاركة القطاع الخاص في الأصول المملوكة للدولة بمعدّل ١٠ مليارات دولار سنوياً، ولمدة ٤ سنوات. كما دعا الحكومة إلى القيام بالنشاطات اللازمة لجذب الاستثمارات في مجالات البنية التحتية والطاقة والسياحة والتطوير العقاري، والاهتمام بتعميق الإنتاج المحلي. جاء كلام الرئيس المصري وسط توجّه الحكومة نحو الاستثمارات المشتركة مع الجهات العربية والأجنبية عبر صناديق الاستثمار.

تجتهد الحكومة اللبنانية لإعفاء الدولة من مسؤولياتها تجاه الانهيار المالي والمصرفي، وتسعى إلى حماية أملاك الدولة من المساهمة بردم ما سمّي "الفجوة المالية". بالمقابل، وعد رئيس الحكومة المصرية الدكتور مصطفى مدبولي بإعلان تفاصيل "وثيقة سياسة ملكية الدولة"، كاستراتيجية قومية تستهدف توسيع قاعدة مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد وفي إدارة الأصول المملوكة للدولة، وتحديد جدول زمني لخروج الدولة من بعض الأنشطة، على مراحل.

أدّى اندلاع الحرب في #أوكرانيا إلى الخوف من ضياع المكاسب التي جناها الاقتصاد المصري من برنامجه الإصلاحي الناجح الذي أطلق قبل سبع سنوات، بالاتّفاق مع صندوق النقد الدولي. فقد انخفضت انخفاضاً حادّاً السياحة من أوروبا الشرقية وتعطّلت سلسلة توريد المواد الغذائية الحيوية، ولا سيما القمح، وارتفعت أسعارها وانخفض سعر صرف الجنيه المصري تجاه الدولار الأميركي وارتفع معدّل التضخّم فوق مستوى ١٠ بالمئة.

أدخل المصرف المركزي المصري تعديلات سريعة على سياسته النقدية وسياسة سعر الصرف، ففضّل المغامرة بخفض سعر الجنيه على هدر احتياطي العملات الصعبة. ورفع معدّل الفائدة على الجنيه، تبعاً لرفع الاحتياطي الفيديرالي الأميركي معدّل الفائدة للمرّة الأولى منذ فترة طويلة. لقد غامر المركزي المصري، في خطوة صائبة، بتعويم الجنيه، مكرّراً سيناريو ٢٠١٦ المؤلم.

"أشفق" الأمين العام ل#حزب الله السيد حسن نصر الله في خطابه أول من أمس على مصر التي تعاني، على حدّ قوله، من أزماتها المعيشية والاقتصادية وتتخبّط فيها.

والحقيقة أن مصر لا تستدعي شفقة الأمين العام. فهي، إلى مواردها القديمة والجديدة، فوق الأرض وفي أعماق البحار، تملك قوّة الدولة القادرة على وضع الخطط واتخاذ القرارات. إن الدولة هي بحدّ ذاتها أقوى سلاح لمواجهة الأزمات الاقتصادية. ومصر محمد علي وجمال عبد الناصر هي التي أرست وطوّرت مفهوم الدولة في هذا الشرق.